

## وزارة التجارة والصناعة

( قطاع التجارة الداخلية )

قرار وزارى رقم ٣ (م) لسنة ٢٠٠٩ «بالتفويض»

باعتتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة السويس للعام المالى ٢٠٠٨

### رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة السويس جلسة ٢٠٠٩/٦/٢٣ باعتماد الحساب الختامى للغرفة عن العام المالى ٢٠٠٨ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٩/١٢/٢٨ ؛

### قرر:

**مادة ١ -** اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة السويس عن العام المالى ٢٠٠٨ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ١١٥١٤٣٦,٠٥ ج (فقط مليون ومائة وواحد وخمسون ألفاً وأربعمائة وستة وثلاثون جنيهاً وخمسة قروش لا غير) وبلغت جملة المصروفات مبلغ ٦٨,٥٦٥٦٦٨ ج (فقط خمسمائة وخمسة وستون ألفاً وستمائة وثمانية وستون جنيهاً وثمانية وستون قرشاً لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٣٧,٥٨٥٧٦٧,٣٧ ج (فقط خمسمائة وخمسة وثمانون ألفاً وسبعمائة وسبعة وستون جنيهاً وسبعة وثلاثون قرشاً لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٨/١٢/٣١ مبلغ ٤٨٢٨٦٦٨,٠٤ ج (فقط أربعة ملايين وثمانمائة وثمانية وعشرون ألفاً وستمائة وثمانية وستون جنيهاً وأربعة قروش لا غير) .

**مادة ٢ -** ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٩/١٢/٢٨

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء دكتور / محمد أبو شادى